مجلة رسالة الحقوق ISSN-2032-2075

الإصـــــدار 17
يناير – فبراير – مارس / 2025
العدد الاول

دور التكنولوجيا في تطوير النظام القانوني للدفع الالكتروني في العراق _دراسة تحليلية_

The Role Of Technology in Developing the Legal Stem for Electronic Payment in Iraq an analytic study

بحث مقدم من قبل

أ .م. رؤى علي عطية rouarmy@mtu.edu.iq

الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية بغداد

الخلاصة:

شهدت التكنولوجيا تطورا متسارعا احدث تاثيرا كبيرا على الأنظمة القانونية والاقتصادية في مختلف دول العالم و منها العراق يهدف البحث الى تحليل دور التكنولوجيا في تطوير النظام القانوني للدفع الاليكتروني في العراق من خلال استعراض الاطار القانوني الحالي و تحديد التحديات التي تواجهه واقتراح حلول تقنية و تشريعية لتعزيز فعاليته . يتناول البحث مفهوم الدفع الاليكتروني و أهميته في تعزيز الاقتصاد الرقمي كما يستعرض التشريعات العراقية المنظمة لعمليات الدفع الاليكتروني مثل قانون التجارة الاليكترونية و قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية و يركز البحث على تحليل الفجوات القانونية والتقنية في هذا الاطار بما في ذلك غياب التشريعات الشاملة التي تغطي جميع جوانب الدفع الاليكتروني و عدم وجود نظام موحد لحماية البيانات الشخصية .علاوة على ان البحث يسلط الضوء على دور التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي و تقنية البلوك تشين في تحسين كفاءة وشفافية نظم الدفع الاليكتروني و تعزيز الثقة لدى المستخدمين كما يقدم البحث توصيات لتحسين الاطار القانوني وتحديث التشريعات القائمة وادماج التكنولوجيا الحديثة في النظام القانوني و تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص و يلخص البحث الى ان اعتماد التكنولوجيا متطورة وإصلاح النظام القانوني للدفع الاليكتروني في العراق يعدان عنصرين أساسيين لدعم الاقتصاد الرقمي و تحقيق التنمية المستدامة. بدأت القوانين العراقية في معالجة موضوع الدفع الإلكتروني ضمن سياق التحول الرقمي، إلا أن هذه المعالجات ما زالت محدودة. ومن أبرز النصوص القانونية ذات الصلة منها قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012 حيث وضع قواعد قانونية للاعتراف بالمستندات الإلكترونية والتوقيع الرقمي، وهو ما يعد أساسًا لتنظيم الدفع الإلكتروني و قانون مكافحة جرائم المعلوماتية الذي يهدف إلى حماية المعاملات الإلكترونية من الجرائم مثل الاحتيال والاختراقات و قانون المصارف الذي ينظم عمل المصارف الإلكترونية وخدمات الدفع الإلكتروني، لكنها كلها تحتاج إلى تحديثات لتواكب التطورات التقنية الحديثة وعلى الرغم من وجود هذه التشريعات، إلا أن غياب قانون شامل ومتكامل ينظم الدفع الإلكتروني بوضوح يشكل فجوة قانونية تحتاج إلى معالجة.

الكلمات المفتاحية : النظام القانوني ، الدفع الاليكتروني ، التشريعات العراقية .

Abstract

Technology has witnessed an accelerated development that has had a significant impact on the legal and economic systems in various countries of the world, including Iraq The research seeks to examine the impact of technology on development of the legal system for electronic payment in Iraq by reviewing the current legal framework, identifying the challenges facing it, and proposing technical and legislative solutions to enhance its effectiveness. The research deals with the concept of electronic payment and its importance in promoting the digital economy and reviews the Iraqi legislation regulating electronic payment operations such as the Electronic Commerce Law and the Anti-Cybercrime Law, and the research focuses on analyzing legal and technical gaps in this context, including the absence of comprehensive legislation that covers all aspects of electronic payment and the lack of a unified system for the protection of personal data. In addition, the research highlights the role of modern technology such as artificial intelligence and blockchain technology in improving the efficiency and transparency of electronic payment systems and enhancing user confidence. Sustainable development, and the reform of the legal system of electronic payment in Iraq are essential elements to support the digital economy and achieve sustainable development.Iraqi laws have begun to address the issue of electronic payment within the context of digital transformation, but these treatments are still limited. Among the most prominent relevant legal texts, including the Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. 78 of 2012, where it set legal rules for the recognition of electronic documents and digital signature, which is the basis for regulating electronic payment, the Anti-Cybercrime Law, which aims to protect electronic transactions from crimes such as fraud and penetrations, and the Banking Law, which regulates the work of electronic banks and electronic payment services, but all of them need updates to keep pace with modern technical developments and despite the existence of these legislations, However, the absence of a comprehensive and integrated law that clearly regulates electronic payment is a legal gap that needs to be addressed.

Keywords: legal system, electronic payment, Iraqi legislation.

المقدمة

شهد العالم بعد سنة 2020 تطورًا هائلًا في التقدم التكنولوجي، مما أثر بشكل عميق على مجالات عديدة في الحياة، بما في ذلك الأنظمة المالية والقانونية. وقد أفرزت هذه التطورات تقنيات جديدة ساهمت في تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني، التي أصبحت بديلاً فعالاً عن وسائل الدفع العادية. وفي ظل هذه التحولات الرقمية، أصبحت الحاجة إلى تطوير نظام قانوني متكامل قادر على استيعاب التغيرات وصون حقوق الأطراف المعنية أكثر إلحاحًا، خاصةً في العراق، حيث تشهد أنظمة الدفع الإلكتروني نموًا ملحوظًا، تعد التكنولوجيا اليوم أحد المحركات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد الدفع الإلكتروني أحد أبرز التطبيقات التي ترتبط بها. إلا أن هذا التطور السريع يطرح تحديات قانونية تتعلق بتنظيم المعاملات، ضمان الأمان، ومكافحة الجرائم المالية. لذا، أصبح من الضروري دراسة تأثير التكنولوجيا على النظام القانوني للدفع الإلكتروني في العراق لتحليل القوانين القائمة، وتحديد الثغرات، واقتراح آليات قانونية تساير التطورات التقنية. مع التوسع السريع في استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني في العراق، برزت الحاجة إلى نظام قانوني متكامل يحكم هذه العمليات ويضمن سلامتها وأمانها. إلا أن التطورات التكنولوجية دائما ما تسبق التشريعات القانونية، مما يؤدي إلى ظهور فجوات تشريعية وتنظيمية قد تُستغل في تنفيذ الجرائم الاقتصادية المصرفية أو تعيق اعتماد هذه التقنيات بشكل أوسع. على الرغم من وجود تشريعات عراقية تنظم بعض جوانب الدفع الإلكتروني، إلا أنها تواجه تحديات في مسايرة التقدم التكنولوجي. تبرز العقبات في مجالات عدة، مثل ضعف الإطار القانوني الخاص بحماية البيانات الشخصية للمستخدمين، وقلة النصوص المتعلقة بالجرائم الرقمية المتعلقة بالدفع الإلكتروني، إضافة إلى الحاجة لدعم الثقة بين المستخدمين والجهات المالية الإلكترونية.

المشكلة البحثية: تمحور المشكلة البحثية حول السؤال التالي إلى أي مدى يسهم النظام القانوني الحالي في العراق في دعم وتطوير عمليات الدفع الإلكتروني، وما هي التحديات التي تواجهه في ظل التحول الرقمي؟

اهداف البحث: يهدف في دراستنا هذه إلى تقديم دراسة تحليلية لدور التكنولوجيا في تطوير النظام القانوني للدفع الإلكتروني في العراق، من خلال استعراض الأسس القانونية الحالية، وتحليل العقبات التي تواجهها، مع الاهتمام بآليات الحماية القانونية وضمان الشفافية والثقة بين الأطراف المتعاملة. كما يسعى إلى تقديم مقترحات لتطوير النظام القانوني بما يتلاءم مع التحول الرقمي ويعزز من كفاءة وأمان عمليات الدفع الرقمي ومن هنا، يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الفجوات القانونية الراهنة وتقديم توصيات تساعد في تطوير الإطار القانوني بما يعزز من كفاءة وأمان عمليات الدفع الإلكتروني.

منهجية البحث: اعتمد المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية والتشريعات العراقية المرتبطة بالدفع الإلكتروني، بهدف تحديد نقاط القوة والضعف فيها، ومدى توافقها مع المتطلبات التقنية العصرية. كما سيتم تحليل تأثير التطورات التكنولوجية على النظام القانوني، وبيان مدى استجابته للتحديات الناشئة.

خطة البحث: لغرض الوصول إلى الهدف من بحثنا قسمناها إلى مبحثين خصصنا الأول منه الإطار النظري والتشريعي للدفع الإلكتروني في العراق و تم تقسيمه وفق مطالب الأول هو مفهوم الدفع الإلكتروني وأهميته في العصر الرقمي والمطلب الثاني عن الإطار القانوني المنظم للدفع الإلكتروني في العراق اما المطلب الثالث فهو العلاقة بين الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي في العراق.

اما المبحث الثاني فهو عن التحديات التي تواجه النظام القانوني للدفع الإلكتروني في العراق فيه أولا التحديات التقنية و مطلب ثاني عن التحديات الاجتماعية والقانونية التي تواجه نظام الدفع الاليكتروني ، و بعدها تم التوصل للخاتمة من نتائج والتوصية لحلول مقترحة راينا انها قد تساعد النظام القانوني للدفع الاليكتروني لمواجهة التحديات والصعوبات .

المبحث الأول /الإطار النظري للدفع الإلكتروني في العراق

يُعد الدفع الإلكتروني أحد أبرز مخرجات هذا التحول الرقمي، حيث يتيح للأفراد والمؤسسات إجراء المعاملات المالية بسرعة وسهولة، دون الحاجة إلى استخدام النقود التقليدية و يعرَّف الدفع الإلكتروني بأنه عملية تحويل الأموال عبر الوسائل الرقمية باستخدام تقنيات متطورة مثل البطاقات البنكية، والمحافظ الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وقد لعب هذا النظام دورًا رئيسيًا في تعزيز الاقتصاد الرقمي، وتحسين كفاءة المعاملات التجارية، وتقليل التكاليف التشغيلية. و بهذه سنتطرق في هذا المبحث الى ثلاث مطالب الأول عن مفهوم الدفع الإلكتروني من تعريفه و مكوناته واهميته في تعزيز الاقتصاد الرقمي وثانيا منه عن الاطار القانوني المنظم له اما ثالثا فهو عن العلاقة بين الدفع الاليكتروني والتحول الرقمي .

المطلب الاول: مفهوم الدفع الإلكتروني في العصر الرقمي

ان وسائل الدفع الاليكتروني هي نظام أساسه تقنيات الدفع المالي عن طريق تحصيل وسائل الدفع بشكل مبادلات مصرفية عبر سند معلوماتي ([1]) الدفع الإلكتروني الأصل بالإنجليزية electronic payment وتختصر e-payment، هو عبارة عن جيل جديد من طرق الدفع التي تقوم على تقنيات الويب والاتصالات من ناحية، والأنظمة الذكية المرتبطة معاً للبنوك وشركات الأموال المتخصصة من ناحية أخرى.[2] حيث يمكن لأي شخص القيام بتحويل أموال أو إجراء عملية شراء من أي مكان في العالم بدون أن يغادر منزله، وفي وقت قياسي وقد ظهرت الحاجة الملحة لوجود أنظمة للدفع الإلكتروني مع ظهور مفهوم التجارة الإلكترونية، وتدخل فكرة الدفع الإلكتروني في الكثير من المجالات بدءاً من دفع الرواتب ، مروراً بالشراء سواء من متاجر رقمية او متاجر فعلية و انتهاءاً بظهور ما يسمى بالمحافظ الإلكترونية الرقمية المستقلة وقد أشار اليه المشرع العراقي في البند خامسا بانه (مجموعة من إجراءات و أنظمة تحويل الاموال للمشاركين

بهذا النظام من خلال استخدام البنى الاساسية لانظمة الدفع) [3]. و عرفه التشريع الأمريكي بانه مجموعة اليات ونظم التي تبدأ بامر التحويل الصادر عن المستفيد بهدف الدفع من الامر من البنك المصدر له او البنك الوسيط و يكون النقل بقبول البنك بتحويل قيمة الحوالة لصالح المستفيد ([4]) كما عرفه البعض بانه نظام ذكي يقوم بربط تكنولوجيا الاتصالات مع البنوك والمصارف أو شركات الأموال، بما يسمح لعملاء البنوك والمصارف أو مشتركي شركات الأموال هذه من استغلال أرصدتهم في عمليات الشراء، وسداد الفواتير، وتحويل الأموال بشكل سهل من خلال تطبيق اليكتروني دون الحاجة للسداد النقدي التقليدي . [5] و كذلك تعرف بانها وسيلة اليكترونية للدفع نستعملها في حياتنا اليومية و تتم عن طريق التسديد الاليكتروني في بطاقة بلاستيكية بدون وجود قطع نقدية [6] عليه تتمثل مهمتها في تسهيل التداول و تمكين المعاملات السهلة و عمليات نقل الاتفاق في الوقت المناسب بانتظار فرص افضل في المستقبل عملية الدفع الاليكتروني ال(POS) هي اجراء يتم من خلاله تنفيذ المعاملات المالية الكترونيا باستخدام نقاط البيع (Point Of Sale) تستخدم لمعالجة المدفوعات عند الشراء او تقديم خدمة في المكان الذي يتم فيه اجراء معاملة الدفع والتي يكون مرتبط بنظام رقمي ([7]).

ان أهمية الدفع الإلكتروني في العصر الرقمي باعتباره ركيزة أساسية لتحويل الاقتصاد إلى نموذج رقمي يتسم بالكفاءة والابتكار حيث يوفر الدفع الإلكتروني مجموعة من الفوائد التي تسهم في تحسين الحياة اليومية للأفراد وتعزيز الأداء الاقتصادي على المستوى الوطني والدولي منها تسهيل المعاملات المالية من حيث الكفاءة وسهولة النقل و تعزيز الشمول المالي من حيث ادخال كافة الافراد حتى في القرى والارياف ضمن النظام المالي الاليكتروني عبر الخدمات المالية في الهواتف النقالة كما يعزز الفاعلية الاقتصادية من خلال تقليل تكلفة التعامل بالنقد والنقل عن طريق البطاقة الذكية و اهم نقطة يقوم بها هو تقليل الفساد و تحسين الشفافية في التعامل و تقليل التهرب من الضرائب و الممارسات غير القانونية [8] كما يمكن تحويل المبالغ الرقمية الى أي مكان بالعالم و في أي ظرف بالاعتماد على الانترنت التي ليس لها حدود جغرافية لتداولها الكترونياً وبالتالي بالإمكان ان يؤدي ذلك الى تغيرات تجارية شاملة في الواقع الدفع الإلكتروني لانه يُعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتحول الرقمي ، مما يجعله ضرورة ملحة لمجاراة التحديثات العالمية وتعزيز التنمية المستدامة. [9]

المطلب الثاني- : الإطار القانوني المنظم للدفع الإلكتروني في العراق

ان الدفع الإلكتروني في العراق يخضع لإطار قانوني وتنظيمي يهدف إلى ترتيب اجراءات الدفع عبر الوسائل الإلكترونية، وحماية الأطراف المتعاملة، وضمان أمن العمليات. ويشمل هذا الإطار القوانين والتشريعات المتعلقة بأنظمة الدفع الإلكتروني، والبنية الاساسية التكنولوجية، وحماية البيانات حيث سعى العراق في خضم التطور التكنولوجي الواسع الذي اصبح بشكل حتمي على كل دولة حتى تتأقلم و تصبح عنصرا فعالا في الاقتصاد والمبادلات الدولية الى الاهتمام باستعمال هذه التقنية المصرفية. شهد العراق منذ بداية حزيران2023، نقلة نوعية في مجال الدفع الإلكتروني بهدف تقليل التداول بالعملة النقدية ، والذي اعلن عن دخول قرار مجلس الوزراء حيز التنفيذ، ضمن محور الإصلاحات الحكومية الاقتصادية والمتمثل بزيادة عدد أجهزة الدفع الإلكتروني (POS) والتي تستخدم انطلاقاً من حزيران من عام 2023 في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز الدفع الإلكتروني، والتقليل من استخدام النقود الورقية في الجباية والتعاملات التجارية. [10] وقد اخذ الاطار القانوني والسند للعمل بهذه الأنظمة وفق اطار قانون المصارف للسعي الى تعزيز الثقة في الاقتصاد و الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز الفهم العام للنظام المصرفي والتنافس الاقتصادي من خلال تأسيس نظاما مصرفيا مأمونا يتسم بالسلامة والمنافسة [11] ، اما قانون البنك المركزي العراقي الذي يهدف الى انشاء نظام مركزي قوي يعتمد على عوامل التنمية المستدامة والشفافية والذي نص على (انشاء بنك مركزي امن و مستقل لتحقيق الاستقرار في الأسعار وثباتها و رعاية نظام مالي يعتمد على المنافسة لتعزيز الرفاهية في العراق ..) [12] حيث اكد البنك المركزي العراقي، مضيه منذ سنوات بتقديم الخدمة الخاصة بالدفع الاليكتروني وفقاً لصلاحياته، والتزاماً منه بقرار مجلس الوزراء، حيث قام بتوسيع نطاق العمل وعقد الورش لتنفيذ الشمول المالي وتعزيز استخدام الدفع الالكتروني في الوزارات ودوائر الدولة كافة التي تعمل بالجباية والتحصيل المالي مع المواطنين بشكل مباشر، من خلال أجهزة الدفع الإلكتروني (POS) ([13])

و بهذا تسعى الحكومة لوضع اطار قانوني شامل لوسائل الدفع الاليكتروني عبر التحول الرقمي والزام جميع المؤسسات الحكومية للتعامل مع أجهزة الدفع الاليكترونية لضمان الشفافية فبالإضافة الى قرار مجلس الوزراء الموقر الخاص بالدفع الاليكتروني يحتاج الموضوع الى تنظيم تشريع واضح ينظم العمل بشكل سلس و تحديد المسؤولية مع تعزيز الاطار الرقابي لتجنب عمليات الاحتيال و غسل الأموال, و قد نظم الدفع الاليكتروني قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 و النظام الصادر من القرار أعلاه خدمات الدفع الاليكتروني رقم 2 لسنة 2024.

المطلب الثالث: العلاقة بين الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي في العراق

الدفع الاليكتروني و التحول الرقمي هما عنصران مترابطان و متكاملان يعززان بعضهما البعض في اطار بناء اقتصاد رقمي متقدم لانه يعتبر أداة أساسية لتحفيز التحول الرقمي بينما يشكل التحول الرقمي البيئة المواتية لتحسين الخدمات لتوسيع وانتشار خدمات الدفع الاليكتروني في القطاعات الحكومية والخاصة بما فيها تقديم خدمات للمواطنين ،و قد شهد التحول الرقمي للمدفوعات تطورًا متواضعًا بسبب العوامل المحلية والتحديات. على الرغم من توفر بعض الخدمات المالية الرقمية مثل التطبيقات المصرفية وخدمات الدفع الاليكتروني إلا أن البنية التحتية التقنية لا تزال في مراحل تطويرها عن طريق تطبيق الهواتف الذكية بشكل اسهل و مما ساعد عمليات الدفع الاليكتروني هو سرعة الانترنت و البنية التحتية

للاتصالات في العراق حيث تعتبر شركة ايرثلنك التي تأسست عام 2005 بدعم تقني و تكنولوجي لتحول البلاد للتحول الرقمي[14] . يعرف التحول الرقمي بانه تغيير جذري في النظام البلد وله تأثير على الاستراتيجية و الهيكل التنظيمي[15]، في حين عرفه البعض الاخر بانه (جزء معقد للعديد من الابعاد التي تتناولها المنظمة من اجل الحفاظ على المركز التنافسي في العالم الرقمي)[16] ، كما انه يعتبر مجموعة من الخطوات المصرفية بدءا من امر التحويل الصادر عن المصدر الى المستفيد من الامر و بقبول بنك المستفيد يتم دفع القيمة بوسيلة اليكترونية ببطاقة خاصة بالهواتف الذكية [17] ان للتحول الرقمي أهمية خاصة في العمل بمستوى سرعة واحد ولفترة طويلة من الزمن ومع ذلك تعامل الناس بطريقة حذرة معه الأموال لان الزبائن هم المستفيدين من التطور للتحول الرقمي والموجة السريعة له في الصناعات المالية والمصرفية لزيادة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية حسب تعريف مجلس الاستقرار المالي ال(Fintech) [18] .

ان للتحول الرقمي و الدفع الاليكتروني علاقة وطيدة في الدعم والتطور المالي في العراق حيث شهد ان الدعم الاليكتروني ساهم في تطوير الأنظمة الرقمية مثل المحافظ الاليكترونية و نقاط البيع و منصات التجارة الاليكترونية و في الخدمات الحكومية الذي يعتبر حجز زاوية في تطبيقات الحكومة الرقمية الذي يعزز الكفاءة في الخدمات و رضا الزبون و تقليل التكاليف [19] ان التطورات الرقمية واحدة من البنى التحتية المهمة في حماية الاقتصاد الوطني من الاهتزازات الخارجية، وتأكيد التوفير في النظام المالي، بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية وعموم السوقين النقدية والمصرفية في العراق. البرنامج الحكومي أكد أهمية الحوكمة الإلكترونية وعدها جزءاً لا يتجزأ من سياسة الإصلاح الاقتصادي وعلى نحو الشفافية المالية والتنظيمية، إذ إن الطفرة الكبيرة في أنظمة المدفوعات الإلكترونية التي يشهدها العراق والتحول الاقتصادي قائمة على النقد ومخاطره.[20] التحول الرقمي يتخلل جوانب مختلفة من الحياة اليومية، فقد شهدت الاتصالات عبر الهاتف النقال أيضاً تطورات كبيرة خاصة بعد مواجهة العراق لتحديات كبيرة في رحلة التحول الرقمي إذ يمكن للأفراد الآن التحول إلى الشرائح الذكية المدمجة (e-SIM) عبر زيارة مراكز مزودي خدمة الهاتف النقال، مما يسمح لهم بالتحول إلى الشرائح الذكية المدمجة الأجنبية عند الوصول إلى وجهاتهم، مما يضمن الاتصال السلس في خارج البلد مما ساعد على سهولة الدفع الاليكتروني [21] .

المبحث الثاني / التحديات القانونية لتطوير النظام القانوني للدفع الإلكتروني في العراق

على الرغم من أن العراق اتخذ خطوات مهمة في هذا المجال، إلا أن النظام القانوني لا يزال يعاني من أوجه قصور تتعلق بمواءمة التشريعات مع التطورات المتقدمة وضمان حماية المستهلكين في البيئة الرقمية. إضافة إلى ذلك، تتطلب التحديات التقنية والمجتمعية، مثل ضعف الأساس ونقص الثقة المجتمعية، معالجة شاملة لتعزيز فعالية الدفع الإلكتروني. لهذا برزت الحاجة إلى دراسة العقبات التي تواجه النظام القانوني للدفع الإلكتروني في العراق واقتراح حلول عملية وقانونية تساعد في تحسين هذا النظام وتطويره بما يتناغم مع التحولات الرقمية العالمية. يتناول هذا البحث تلك التحديات، مركزًا على كيفية إنشاء بيئة قانونية وتشريعية تدعم الدفع الإلكتروني وتسهم في الوصول الى التنمية طويلة الامد عبر مطلبين الأول عن التحديات التقنية والثاني عن التحديات الاجتماعية والقانونية التي تواجه نظام الدفع الاليكتروني. ان التحويل الاليكتروني المصرفي يمثل احد الانشطة المصرفية التي تعتبر قفزة نحو مواكبة التطوير للعمليات البنكية[22] ، فقد ظهر الشيك او الصك الاليكتروني الذي هو نظير الشيك او الصك الورقي التقليدي تم تطويره عبر تقنيات الانترنت يتم الدفع عن طريق الدفع الاليكتروني [23]. و تعتبر عمليات الدفع الاليكتروني احدى الركائز الأساسية للتحول الرقمي والاقتصاد الحديث، إلا أن تطبيقه في العراق يواجه العديد من التحديات التقنية التي تعيق انتشاره واستخدامه بشكل فعّال وتتضمن هذه التحديات المشكلات المتعلقة بالأسس الاساسية، الأمن السيبراني، والتطور التكنولوجي، الوعي الاجتماعي ، ثقافة المجتمع مما يؤدي إلى تراجع الثقة في النظام وتأخير تقدمه .

المطلب الاول : التحديات التقنية :

ان من اهم التحديات التي تواجه التطور التقني في أي بلد هو ضعف البنى الاساسية التكنولوجية و هذا يشمل العديد من النقاط الخاصة بأهم عنصر الا و هو الانترنت [24] ، ان قلة تغطية الانترنت بعدم توفر شبكاته في العديد من المناطق و خاصة المناطق الريفية و خارج المدن المركزية بغياب الدعم الامن و المستمر للاتصال المطلوب لإتمام التحويل المالي الاليكتروني [25] .و قد أسست أنظمة لتطوير و تحديث أنظمة الدفع في العراق منذ عام 2006 حيث قام البنك المركزي باعتماده لتسوية تبادل المعلومات الكترونيا بين المصارف و باعتباره كمشغل و مالك للنظام فقد قام بتطويره عبر برامج مثبته على موقع مركزي لمعالجة وتسوية طلبات التحويل المالي بوقت قياسي بين الأعضاء عبر شبكة عالية السرعة[26]

كما ان نظام المقاصة الاليكترونية الذي تم تقديمه سنة 1974 في اميركا عندما ارتفعت الصكوك وأصبحت نظام المقاصة العادي غير قادر للعمل بكثرة الصكوك لذا ظهر المقاصة الالية الذي يعمل على شرائط ممغنطة مرتبط بشبكة مركزي و تم العمل في العراق فيه سنة 2006 أيلول [27] .ان انعدام الامن أدى الى كثرة عمليات السرقة حيث ان أنظمة الدفع الالكترونية تعتبر سهلة المنال و ذلك لتقديم العملاء المعلومات الشخصية كاملة عبر الانترنت و غياب شبكة رقابية وامنية لصون المستخدمين فتنجم المخاطر المالية من غش و تلاعب العاملين بمؤسسات الإصدار فيستعملون المعلومات من اجل الولوج غير الشرعي به لنظام حسابات المصرف أدى الى التعسر في البدء بالنظام مع الدول المتقدمة [28] .

ان ابرز المخاطر التي تواجه عمليات الدفع الاليكتروني هي المخاطر الفنية و الفيروسات التي تواجه شبكات الانترنت والنظام المالي والتي تعمل مثلاً على حذف المعلومات او تكرارها اكثر من اللازم حيث يسعى المخترقين للأنترنت على

الوصول الى حسابات العملاء قبل ان يتم اكتشافهم و هو مما يعيق انتشار و الثقة لوسائل الدفع الاليكتروني لذلك وجب على مزودي خدمات الدفع الالكتروني الامتثال للمعايير الخاصة بالعمل التجاري والتقني وتعليمات البنك المركزي العراقي لمنع إساءة استخدام البيانات الشخصية و التعامل مع أدوات التشفير و الالتزام بسرية البيانات و المعلومات خاصة الرقم السري للمستخدم عند تفعيل بطاقة الدفع لسحب مبلغ مالي لمنع وصول القراصنة الى نظام الدفع والعبث بها [29] كما ان انقطاعات التيار الكهربائي بشكل متكرر يجعل العمليات الاليكترونية غير موثوقة فيها مع محدودية الاستثمار في مجال تطوير تقنيات الدفع الاليكترونية تتماشى مع احتياجات السوق العراقي، إضافة الى التهديدات المتمثلة بالجرائم الاليكترونية و زيادة حالات الاحتيال عبر الانترنت و استهداف الأنظمة الاليكترونية بهجمات سيبرانية و غياب تقنيات التشفير التقني القوية كل هذه الأسباب أدت الى وجود تحدي من اجل انتشار وسائل الدفع الرقمية و محاولة التخفيف من المخاطر عبر تشريع قوانين تجرم القرصنة والتهكير .

المطلب الثاني : المعوقات الاجتماعية والقانونية :

ان اهم ما يعيق وسائل الدفع الالكتروني في التطور والانتشار بالدرجة الأساس هو غياب اطار قانوني شامل و محدث يشمل جميع التعليمات الخاصة بالدفع الاليكتروني مواكب للتطورات بحيث يحمي البيانات الخاصة بالمستخدمين من الاختراق الى جانب تحديد المسؤولية العقدية والتقصيرية لمقدم الخدمة مع نقص الوعي الاجتماعي بالتكنولوجيا المتقدمة و عدم جاهزية الكوادر التقنية و قلتهم على تشغيل و صيانة الأنظمة الخاصة بالدفع واستعمال و قلة انتشار نقاط الدفع لضعف الوعي بأهمية التعامل غير النقدي لدى نسبة كبيرة من العملاء بجانب نقص وسائل قبول المدفوعات وتركزها في بعض المحافظات دون أخرى ([30]) ، فسبق وأن بيننا التأثير الاجتماعي بعاداته و تقاليده يجعل الوصول للدفع الالكتروني بالصورة المطلوبة قليل لوجود خلفية لدى المواطنين بان التعامل مع وسائل الدفع الالكترونية اغلى من العادية وتحتاج الى مصاريف و ضرائب [31]. حيث يتردد الكثير من الأشخاص في الشراء عبر الانترنت وذلك لقلقه من الاحتيال المالي و سرقة البيانات و الافتقار الى الثقة في شراء مادة لم يرها بشكل حي وطبيعي من خلال اللمس و العين المجردة وليس عبر الانترنت [32]. ان نقص الثقة المجتمعية و تخوف الناس من اختراق حساباتهم و صعوبة استخدام الحسابات الرقمية خاصة لكبار السن او ممن لا يجيدون استعمال الأنظمة الالكترونية كلها أدت لوجود تحدي للحكومة في سبيل تسهيل الإجراءات و فتح محافظ اليكترونية. ان ثقافة المجتمع و خبرتهم باستعمال مزايا الدفع الاليكتروني في العراق شبه معدومة مقارنة بالدول الأخرى كون العراقيين يعتمدون على أنظمة الدفع التقليدية بشكل ورقي ([33]) حيث ان العملاء يفضلون الدفع نقدا بالصفقات التجارية عن باقي وسائل الدفع لقلة الثقة بالخدمات المصرفية و عدم اقتناعهم بوسائل الدفع الحديثة ، كما ان ضعف الاعلام الخاص بالدفع الاليكتروني و ترغيب العملاء والمواطنين به لإيصال الفكرة اليهم في ظل عصر التكنولوجيا والاعلام .([34])
كما ان ضعف البنية التشريعية لحماية العملاء و إيجاد الظروف المناسبة للخدمات البنكية والمالية مهم جدا في ظل انتشار الوعي المجتمعي لأهمية الدفع ا عبر نقاط البيع الاليكترونية من خلال الإعلانات المتكررة للمؤسسات المصرفية المركزية بأهمية نقاط البيع الالكترونية مهم جدا في زيادة الوعي بحيث يصبح امرا متداولا بين المواطنين .كما ان لحقيبة الامن السيبراني دليل للحماية الحكومية التي توفرها الدولة للمواطنين وان تبني الاستراتيجية للأمن السيبراني يحدث فرقا بين التسوق الامن والتسوق غير الامن والتي يقع فيها المواطن ضحية للاحتيال وان تعزيز الأمن السيبراني لأنظمة الدفع الإلكتروني، وخصوصاً نقاط البيع (POS)، يعد ضرورياً لضمان حماية المستخدمين وتشجيع استخدام هذه الأنظمة في العراق. يتطلب ذلك مزيجاً من التقنية المتقدمة، السياسات الصارمة، والارشاد المجتمعي، لتحقيق بيئة دفع إلكتروني آمنة تدعم التحول الرقمي [35]. ان القانون العراقي الذي ينظم الدفع الاليكتروني هو قانون أنظمة الدفع والخدمات الاليكترونية للأموال رقم 56 لسنة 2004 مع النظام الدفع الاليكتروني رقم 2 لسنة 2024 الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 24276 يحتاج الى قانون موحد كامل بحيث يضم كافة التعليمات والقرارات والأنظمة في حقيبة واحدة وهو تشريع خاص بالدفع الاليكتروني بحيث يسهل الرجوع اليه. كل هذه المعوقات او التحديات القانونية التي تواجه نظام الدفع الاليكتروني بحاجة لوضع حلول للصعوبات او النقص التشريعي فيها عليه نقترح بعض الحلول التي اشرنا اليها في خاتمة بحثنا .

الخاتمة

في نهاية بحثنا يصبح لزاما علينا ذكر ما توصلنا إليه من استنتاجات وما نوصي به من مقترحات تسهم في معالجة المعوقات لتمكين الحكومة من نشر نقاط البيع الاليكترونية كما اعتماد وسائل الدفع الاليكتروني في جميع المعاملات المالية في مؤسسات الدولة:

أولا- الاستنتاجات

1 - تعتبر التكنولوجيا عامل محوري في الدفع الإلكتروني حيث أظهرت التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تحسين وسائل الدفع الإلكتروني من خلال تقديم أنظمة أكثر كفاءة وسرعة وأمانًا، مما ساهم في تسهيل العمليات المالية بين الأفراد والشركات.
2 - تواجه الأنظمة القانونية تحديات في مواكبة التطورات السريعة في التكنولوجيا، ما يستدعي تحديث التشريعات وتبني معايير دولية تلائم البيئة الرقمية
3 - يعد الأمن السيبراني أحد أبرز متطلبات الدفع الإلكتروني، حيث أن أي ضعف أمني يهدد موثوقية النظام ويعرضه للاحتيال والهجمات الإلكترونية.

4 - كان للعادات والتقاليد ولا زال الأثر القوي والمحدد الحتمي للعلاقة بين الدولة والمواطن حيث لا تزال هناك مقاومة اجتماعية وثقافية لتبني هذه الوسائل في بعض الدول، ما يتطلب جهودًا للتوعية والتثقيف

5 - ساهمت التكنولوجيا في تقليل الفجوة المالية من خلال تمكين فئات كبيرة من المجتمع من الوصول إلى خدمات الدفع الإلكتروني، مما يعزز التنمية الاقتصادية.

ثانيا - التوصيات:

1 - العمل على تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالدفع الإلكتروني بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية من خلال اصدار تشريع شامل بجمع التعليمات والنظام والقرارات بقانون شامل واحد يسهل الرجوع اليه بالية جديدة تنظم عملية الدفع الالكتروني و تحمي الأطراف المعنية.

2 - تعزيز دور البنك المركزي العراقي ومنحه سلطات قانونية أوسع للأشراف على أنظمة الدفع الاليكتروني بما فيها اصدار التعليمات الفنية والرقابية اللازمة لتحديد معايير الأمان والشفافية

3 - تعزيز برامج التوعية لتعريف المواطنين بفوائد وأمان استخدام الدفع الإلكتروني من خلال إطلاق حملات تثقيفية لتوعية الأفراد والشركات بفوائد وآليات استخدام الدفع الإلكتروني وانتشار نقاط البيع الاليكترونية وأهميته في تحقيق الشمول المالي.

4 - اصدار قوانين خاصة لحماية بيانات المستخدمين ومكافحة الجريمة الاليكترونية تسير فيها الى مواد قانونية منظمة للدفع الاليكتروني

5 - زيادة الاستثمار في الأمن السيبراني والبنية التحتية التقنية وتحسين البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، لضمان كفاءة أنظمة الدفع الإلكتروني.

6 - تحفيز الشركات الناشئة لتطوير حلول تقنية متقدمة تسهم في تحسين و توفير حلول تقنية مبتكرة تسهل خدمات الدفع الإلكتروني في كل المناطق .

7 - تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير أنظمة دفع تلبي احتياجات السوق المحلي والدولي.

الهوامش.

(1) عبد القادر بحيح ، الشامل لتقنيات الاعمال والبنوك ، طبعة دار الخلدوني للنشر والتوزيع ،الجزائر ، السنة 2013 ، ص 233

(2) محمد مجيد كريم ، عقد خدمة الدفع الاليكتروني في القانون العراقي ،مجلة القانون للدراسات و البحوث القانونية ،جامعة سومر ، كلية القانون ،العدد14 ،السنة 2017 ، ص 714-717

(3) البند/5 من المادة / 1 من نظام خدمات الدفع الاليكتروني العراقي رقم 3 لسنة 2014

(4) جاء في التقنين التجاري الموحد الأمريكي(Uniform Commercial Code
Article 4A-103, of the Uniformed Commercial Code (UCC) : «payment order means an instruction of a sender to a receiving bank, transmitted orally, electronically, or in writing to pay, or to cause another bank to pay a fixed or determinable amount of money to a beneficiary » by the American copyright, 2005, by the American law institute. In : www.law.cornell.edu

(5) احمد السيد لبيب إبراهيم ، الدفع بالنقود الالكترونية الماهية والتنظيم، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2009، ص 12-22

(6) عبد الرحيم وهيبة ، إحلال وسائل الدفع النقدية بالإليكترونية دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية القانون ، السنة 2005 ،ص 33

(7) حوالف عبد الصمد ، النظام القانوني لوسائل الدفع الاليكتروني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، السنة 2015 ، ص 17-20

(8) صافية عبد الرحمن برقاوي، أهمية الدفع الاليكتروني في إعادة توزيع السيولة النقدية ، رسالة ماجستير ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر، السنة 2022 ، ص 35-40

(9) صافية درقاوي ، المصدر السابق ، ص 38

(10) قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٠٤٤) لعام ٢٠٢٣.

(11) قانون المصارف العراقية رقم 94 لسنة 2004 الذي صدر في 19/ أيلول في المادة / 2 منه الأغراض التنظيمية .

(12) قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الذي صدر في 6 / اذار القسم /1 منه بعنوان الغرض .

(13) انظر رابط الموقع الخاص بالمكتب الإعلامي للبنك المركزي العراقي https://cbi.iq/news/view/2348

(14) انظر الرابط والموقع الاليكتروني: https://earthlink.iq/blog/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-

%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AF%D9%88

(15) Berghaus, Sabine and Back , Andrea, (2016). "Stages in Digital Business Transformation: Result of an Empirical Maturity Study" MCIS 2016 Proceedings

(16) Svahn F. & Mathiassen L. & Lindgren R. (2017): "Embracing digital innovation in incumbent firms : how Volvo Cars managed comprting concerns MIS Quarterly, 41 (1). 239-352

(17) اهداء باسم الخفاجي و اشراق صباح صاحب، "مسؤولية المصرف المدنية في عقد التحويل المالي المصرفي الاليكتروني ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الكوفة ، كلية القانون السنة 2018 ، ص 167

(18) Nicoletti ,Bernardo, (2017) "The Future of Fintech " Integrating Finance and Technology in Financial services, Rome Italy ,Palgrave Macmillan

(19) انظر في تفصيل ذلك .https://kapita.iq/content/issue/tzayd-alhlol-alrkmy-aaad-tshkyl-aaadat-almsthlk-alaaraky-oaaad-thdyd-almstkbl#:~:text=%D9%84%D9%82%D8%AF%20%D8%B4%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D9%86%D9%85%D9%88%D9%91%D8%A7%D9%8B%20%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%B8%D8%A7%D9%8B,%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A8%D8%B9%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82

(20) علي كريم اذهيب ، الدفع الاليكتروني في العراق ثورة مالية ينقصها ال(pos) مجلة الشبكة بتاريخ 2/ أكتوبر /2024 .

(21) Safwa Salim, Digital Transformation: A Realistic Evaluation through the Lens of the Iraqi context ,Business Landscape Magazine ,issue 10,summer 2023 ,p5-6

(22) باطلي غنية ، وسائل الدفع الاليكترونية ، الجزائر ، ط1، دار هومة للنشر ، السنة 2018 ص54

(23) شريف هنية ، الشيك الاليكتروني كوسيلة حديثة للوفاء ، الجزائر ، جامعة البليدة ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد الأول ، العدد 20 ، السنة 2014 ، ص 117

(24) حيدر عنتر خلف ، الدفع الاليكتروني والاقتصاد العراقي ،مقالة مقدمة في مجلة جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد في ديسمبر /2023.

(25) حيدر كامل مجيد ، واقع وسائل الدفع الاليكتروني في العراق للمدة 2010-2018 ، ،مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،المجلد 19 العدد 69 السنة 2021،ص43-49

(26) مصطفى محمد إبراهيم ، نظام المدفوعات الالكتروني واثره على فاعلية المصارف التجارية ، دبلوم عالي في جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المالية و المحاسبية ، السنة 2014 ،ص 87

(27) ينظر إلى موقع على شبكة الإنترنت: https://cbi.iq/news/section/67

(28) حسن شحاته الحسن، العمليات المصرفية الالكترونية، بحث مقدم في مؤتمر علمي سنوي الثاني في كلية الحقوق، جامعة بيروت ، السنة 2001 ،ص 11

(29) حيدر داوود سلمان خلف، الالتزام بسرية بيانات و معلومات مستخدمي وسائل الدفع الالكترونية دراسة مقارنة ، مجلة النهرين للعلوم القانونية ، المجلد 21 العدد 4 السنة 2019 ، ص 120-123

(30) محمود الصباغ ، عقبات في طريق الدفع الالكتروني و المركزي يتدخل ، جريدة المال ، منشور في 21 / ديسمبر / 2020 https://almalnews.com /

(31) https://almalnews.com. / انظر الموقع الالكتروني :

(32) OBS Editor, إدارة المدفوعات الالكترونية التحديات و كيفية التغلب عليها، مقال في مجلة OBS Business ،2024.

(33) وليد اليافعي، فاتورة، منصة التجارة الالكترونية والدفع اون لاين، ديسمبر 2022

([34]) سعيد بريكة ، فوزي شوق ، تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية ام البواقي ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، الجزائر ، جامعة ام البواقي ، العدد الثاني،السنة2014ص 68
([35]) العربي بومعراف ، ورقة مقدمة لتمكين للتجارة الإلكترونية عن طريق حماية وسائل الدفع الإلكتروني السنة 2019 ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني بجامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مخبر التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر .2019 ،ص17-19

المصادر

1) احمد السيد لبيب إبراهيم ، الدفع بالنقود الالكترونية الماهية والتنظيم، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2009 ,
2) اهداء باسم الخفاجي و اشراق صباح صاحب، "مسؤولية المصرف المدنية في عقد التحويل المالي المصرفي الاليكتروني ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الكوفة ، كلية القانون السنة 2018 ,
3) العربي بومعراف ، ورقة مقدمة لتمكين للتجارة الإلكترونية عن طريق حماية وسائل الدفع الإلكتروني السنة 2019 ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني بجامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مخبر التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر .2019.
4) باطلي غنية ، وسائل الدفع الاليكترونية ، الجزائر ، ط1، دار هومة للنشر ، السنة 2018
5) علي كريم اذهيب ، الدفع الاليكتروني في العراق ثورة مالية ينقصها ال(pos) مجلة الشبكة بتاريخ 2/ أكتوبر /2024.
6) محمود الصباغ ، عقبات في طريق الدفع الالكتروني و المركزي يتدخل ، جريدة المال ، منشور في 21 / ديسمبر / 2020
7) حسن شحاته الحسن، العمليات المصرفية الالكترونية، بحث مقدم في مؤتمر علمي سنوي الثاني في كلية الحقوق، جامعة بيروت ، السنة 2001
8) حوالف عبد الصمد ، النظام القانوني لوسائل الدفع الاليكتروني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، السنة 2015 ،
9) حيدر داوود سلمان خلف، الالتزام بسرية بيانات و معلومات مستخدمي وسائل الدفع الالكترونية دراسة مقارنة ، مجلة النهرين للعلوم القانونية ، المجلد 21 العدد 4 السنة 2019 ،
10) حيدر عنتر خلف ، الدفع الاليكتروني والاقتصاد العراقي ،مقالة مقدمة في مجلة جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد في ديسمبر /2023.
11) حيدر كامل مجيد ، واقع وسائل الدفع الاليكتروني في العراق للمدة 2010-2018 ، ،مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ،المجلد 19 العدد 69 السنة 2021،
12) سعيد بريكة ، فوزي شوق ، تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية ام البواقي ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، الجزائر ، جامعة ام البواقي ، العدد الثاني ، السنة 2014
13) شريف هنية ، الشيك الاليكتروني كوسيلة حديثة للوفاء ، الجزائر ، جامعة البليدة ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد الأول ، العدد 20 ، السنة 2014 ،
14) صافية عبد الرحمن درقاوي، أهمية الدفع الاليكتروني في إعادة توزيع السيولة النقدية ، رسالة ماجستير ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر، السنة 2022 ،
15) عبد الرحيم وهيبة ، إحلال وسائل الدفع النقدية بالإليكترونية دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية القانون ، السنة 2005 ،
16) عبد القادر بحيح ، الشامل لتقنيات الاعمال والبنوك ، طبعة دار الخلدوني للنشر والتوزيع ،الجزائر ، السنة 2013 ، ص 233
17) محمد مجيد كريم ، عقد خدمة الدفع الاليكتروني في القانون العراقي ،مجلة القانون للدراسات و البحوث القانونية ،جامعة سومر ، كلية القانون ،العدد14 ،السنة 2017 ،
18) مصطفى محمد إبراهيم ، نظام المدفوعات الالكتروني واثره على فاعلية المصارف التجارية ، دبلوم عالي في جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المالية و المحاسبية ، السنة 2014
19) وليد اليافعي، فاتورة، منصة التجارة الالكترونية والدفع اون لاين، ديسمبر 2022.
20) Editor,إدارة المدفوعات الالكترونية التحديات و كيفية التغلب عليها، مقال في مجلة2024, OBS Business
21) Berghaus, Sabine and Back , Andrea, (2016). “Stages in Digital Business Transformation: Result of an Empirical Maturity Study” MCIS 2016 Proceedings
22) Nicoletti ,Bernardo, (2017) “The Future of Fintech “ Integrating Finance and Technology in Financial services, Rome Italy ,Palgrave Macmillan

(23 Safwa Salim, Digital Transformation: A Realistic Evaluation through the Lens of the Iraqi context ,Business Landscape Magazine ,issue 10,summer 2023 ،
(24 Svahn F. & Mathiassen L. & Lindgren R. (2017): "Embracing digital innovation in incumbent firms : how Volvo Cars managed comprting concerns MIS Quarterly, 41
(25

القوانين

1- نظام خدمات الدفع الاليكتروني العراقي رقم 3 لسنة 2014
2- القانون التجاري الأمريكي 1974
3- قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004
4- قانون المصارف رقم رقم 94 لسنة 2004 .

المواقع على شبكة الانترنت

1. https://almalnews.com/
2. https://almalnews.com
3. https://cbi.iq/news/section/67
4. . https://kapita.iq/content/issue/tzayd-alhlol-alrkmy-aaad-tshkyl-aaadat-almsthlk-alaaraky-oaaad-thdyd-almstkbl#:~:text=%D9%84%D9%82%D8%AF%20%D8%B4%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D9%86%D9%85%D9%88%D9%91%D8%A7%D9%8B%20%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%B8%D8%A7%D9%8B,%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A8%D8%B9%D8%B6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82
5. https://cbi.iq/news/view/2348
6.https://earthlink.iq/blog/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AF%D9%88
7. www.law.cornell.edu